الصباح الاقتصادية
12
العدد 3752 - السنة الثالثة عشرة
الثلاثاء 6 محرم 1442 - الموافق 25 أغسطس 2020
Tuesday 25 August 2020 - No.3752 - 13 th Year

إجمالي الودائع ترتفع في يونيو على أساس سنوي وفق بيانات «المركزي»

«بيتك»: أرصدة الودائع في البنوك المحلية تتخطى حاجز 45 مليار دينار للمرة الأولى

■ ارتفعت ودائع القطاع الخاص على أساس سنوي بنسبة 1.7 % متخطية حاجز 37.7 مليار دينار

■ ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية تراجعت 5.2 في المئة

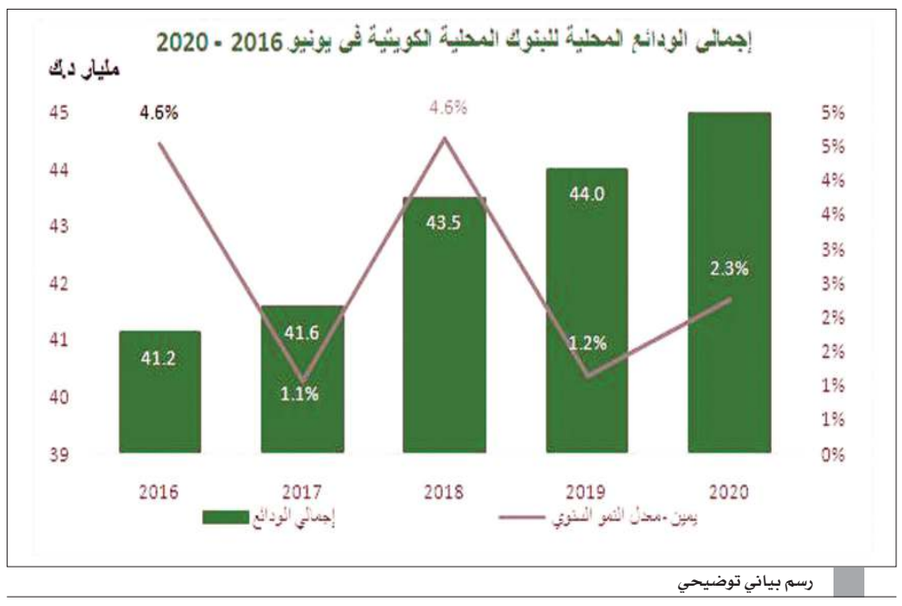

رسم بياني توضيحي

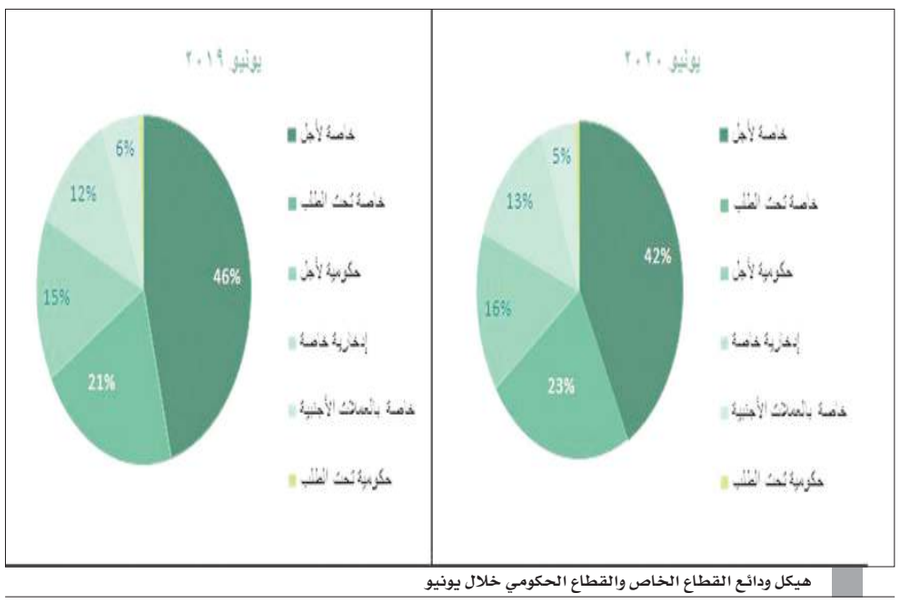

هيكل ودائع القطاع الخاص والقطاع الحكومي خلال يونيو

يلقي تقرير بيت التمويل الكويتي «بيتك»، الضوء على أبرز التغيرات النقدية في السوق الكويتي، ويولي بالاهتمام تطور ونمو ودائع القطاعين الخاص والحكومي لدى وحدات الجهاز المصرفي الكويتي وأبرز مؤشراته، ويقدم تحليلاً شهريا لأبرز متغيرات القطاع المصرفي.

تطور حجم ودائع القطاع الخاص والودائع الحكومية

استكملت الحكومة الكويتة بعض الإجراءات الاحترازية والخطط التحفيزية خلال شهر يونيو للحد من آثار فيروس كوفيد 19 وتحجيم انتشاره على نطاق واسع، وبدأت في هذا الشهر ثاني مرحلة من خطة الخمسة مراحل المتدرجة في شدتها لعودة الحياة الاقتصادية إلى طبيعتها، وقد أبقت فيه على إغلاق بعض المناطق السكنية التي تقرر إغلاقها في مايو، وبالتالي مازالت والأنشطة الاقتصادية غير الحيوية مغلقة خلال الشهر.

وواصلت الحكومة الكويتية وبنك الكويت المركزي العديد من المبادرات التي تصب في تعزيز السيولة لدى المصارف، والحفاظ على سلامة قطاع الشركات وحمايته بإجراءات احترازية وخطوات تحوطية منها استمرار إغلاق الجهات الحكومية ومعظم شركات القطاع الخاص في الوقت الذي ضمنت فيه استمرار صرف الرواتب الحكومية. كما سعت البنوك الكويتية المحلية إلى حماية القطاع الاستهلاكي عبر تأجيل تحصيل الأقساط الائتمانية وعملاء صندوقي المتعثرين والأسرة لمدة 6 أشهر بداية من شهر أبريل، ما ساهم في توفير السيولة لدى العملاء في ظل استمرار تقديم الخدمات المصرفية الأساسية الكترونياً.

وقد عززت السياسة النقدية التي فرضها بنك الكويت المركزي تنشيط مؤشرات الودائع والحفاظ على نموها، فقد ارتفع إجمالي الودائع في يونيو وفق بيانات بنك الكويت المركزي على أساس سنوي بنسبة 2.3%، حيث تخطت أرصدة الودائع في البنوك المحلية للمرة الاولى حاجز 45 مليار دينار، في الوقت الذي ارتفع فيه النشاط الائتماني للبنوك بنسبة 3.8% على أساس سنوي حين بلغت أرصدة التسهيلات الائتمانية 39.3 مليار دينار، وجذبت البنوك الكويتية ودائع تقدر بنحو 740 مليون دينار خلال يونيو بعد خصم مسحوبات ودائع القطاع الخاص بالعملة الاجنبية التي بلغت 93.7 مليون دينار وحوالي 346.6 مليون دينار مسحوبات من ودائع القطاع الحكومي.

وقد بلغت قيمة النمو السنوي لإجمالي الودائع حوالي 997 مليون دينار، نتيجة ارتفاع ودائع القطاع الحكومي بنسبة 5.3% (أي 363 مليون دينار)، في حين ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنحو 1.7% (أي 634 مليون دينار) في ظل محدودية فرص الاستثمار خلال فترة التوقف.

بنك الكويت المركزي، بيت التمويل الكويتي

وعند المقارنة على أساس شهري في يونيو 2020، ارتفع إجمالي الودائع بنسبة 0.7% أي 299.6 مليون دينار، مع ارتفاع ودائع القطاع الخاص بنسبة 1.7% أي نحو 646 مليون دينار، في حين انخفضت الودائع الحكومية بنسبة 4.5% أي 346.6 مليون دينار مقتربة من 7.3 مليار دينار في يونيو 2020. في الوقت الذي تحسن الائتمان الممنوح على أساس شهري مرتفعاً بشكل طفيف أي بنسبة 0.2% بحوالي 73 مليون دينار فقط.

هيكل ودائع القطاع الخاص والقطاع الحكومي في شهر يونيو

تحسنت حصة الودائع للقطاع الخاص حين مثلت 83.8% من إجمالي الودائع بنهاية يونيو مقارنة مع حصة شكلت 83% في الشهر السابق، ومقارنة بحصة مثلت 84% في يونيو 2019، بينما انخفضت حصة ودائع القطاع الحكومي في يونيو 2020 إلى 16.2% من إجمالي الودائع مقارنة مع 17% في الشهر السابق له، أي أعلى من حصتها في يونيو من العام الماضي التي شكلت 15.7% من الودائع مدفوعة بزيادة الودائع الحكومية في الوقت الذي تسجل ودائع القطاع الخاص زيادة أقل على أساس سنوي. ويشكل إجمالي الودائع 62.1% من موجودات البنوك الكويتية محلياً أي تحسنت قليلاً على أساس شهري، وارتفعت عن أدنى مستوى شهدته خلال عشر سنوات حين مثلت 59.7% في فبراير ومارس من العام الحالي.

إجمالي ودائع القطاع الخاص:

ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنهاية يونيو على أساس سنوي بنسبة 1.7% بعدما شهدت تراجعاً سنوياً متتالي منذ منتصف 2019، أي مرتفعة بنحو 634 مليون دينار متجاوزة حاجزاً غير مسبوق حين تجاوزت 37.7 مليار دينار كويتي، في حين ارتفع حجمها بنسبة 1.7% عند المقارنة على أساس شهري.

تتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية، تشكل الودائع بالعملة المحلية 93.7% من إجمالي ودائع القطاع الخاص، مرتفعة قليلاً عن حصتها من إجمالي ودائع القطاع الخاص في ذات الشهر من 2019، فيما تستحوذ الودائع بالعملات الأجنبية على الحصة الباقية أي حوالي 6.3% من ودائع القطاع الخاص في يونيو 2020.

يشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقا لآجالها إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، وقد تراجعت حصتها إلى 53.7% من ودائع العملة المحلية مقابل 58.3% بنهاية يونيو 2019، بينما تحسنت حصة الودائع تحت الطلب إلى 29.2% من إجمالي الودائع بالعملة المحلية مقارنة مع 26.3%، وارتفعت حصة ودائع الادخار إلى 17.1% من إجمالي الودائع بالعملة المحلية مقارنة مع 15.3% في يونيو 2020.

النمو السنوي لودائع القطاع الخاص:

اقتربت الودائع تحت الطلب من نحو 10.3 مليار دينار في يونيو 2020 بنسبة زيادة هي الأعلى منذ عام 2015 سجلت 13.2% على أساس سنوي أي حوالي 1.2 مليار دينار، فيما ارتفعت ودائع الادخار بنسبة 14.1% وهي الأعلى منذ عام 2012 متخطية في يونيو حاجزاً غير مسبوق بلغ 6 مليار دينار أي بارتفاع يصل إلى 746 مليون دينار على أساس سنوي، بينما تراجعت ودائع القطاع الخاص لأجل إلى حوالي 19 مليار دينار بنسبة 5.9% أي حوالي 1.2 مليار دينار على أساس سنوي. وعلى ذلك ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية بنسبة 2.2% أي حوالي 766 مليون دينار على أساس سنوي وبلغ حجمها مع نهاية يونيو نحو 35.3 مليار دينار كويتي.

على الجانب الآخر ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية مقتربة مما يعادل نحو 2.4 مليار دينار في نهاية يونيو بنسبة زيادة 5.2% على أساس سنوي، وذلك قد يكون بسبب تراجع الجنية الإسترليني بنسبة 1.0% مقابل الدينار الكويتي في نهاية يونيو على أساس سنوي، في حين تحسن اليورو بنحو 0.2% مقابل الدينار الكويتي لنفس الفترة، والدولار الأمريكي بحدود 1.5٪ على أساس سنوي.

النمو الشهري لودائع القطاع الخاص:

ارتفعت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب في يونيو 2020 على أساس شهري بنسبة 0.3%، وودائع الادخار بنسبة 2.3% على أساس شهري، فيما ارتفعت الودائع لأجل بنسبة 3.1% وهو أول نمو شهري منذ بداية العام الحالي 2020 والأعلى خلال عام مضى. وعلى ذلك ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في يونيو على أساس شهري بنسبة قدرها 2.1% أي حوالي 644 مليون دينار. على الجانب الآخر انخفضت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنسبة 3.8% في يونيو 2020 على أساس شهري.

إجمالي ودائع القطاع الحكومي:

بلغت ودائع القطاع الحكومي في البنوك المحلية الكويتية مقتربة من 7.3 مليار دينار بنهاية يونيو مرتفعة على أساس سنوي بنسبة 5.3%، في حين تعد أدنى على أساس شهري منخفضة بحدود طفيفة قدرها 4.2% عن مايو 2020. ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقا لآجالها إلى أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي بحصة 95.7% من إجمالي الودائع القطاع الحكومي في يونيو 2020 منخفضة بشكل طفيف على أساس سنوي في حين تعد أعلى مقارنة حصة شكلت 95.4% في مايو 2020، بينما تشكل الودائع الحكومية تحت الطلب 4.3% مقابل 4% في يونيو من 2019.

■ تقترب ودائع القطاع الحكومي من 7.3 مليارات دينار بنسبة نمو سنوي 4.9 في المئة

■ 35.4 مليار دينار.. ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية

بالتعاون مع الهيئة العامة للبيئة

«KIB» يطلق مبادرة «من أجل الكويت» في إطار توجهاته المجتمعية الهادفة

قام بنك الكويت الدولي «KIB» مؤخراً بإطلاق مبادرة بيئية جديدة من نوعها تحت عنوان «من أجل الكويت»، حيث تتمثل في طباعة 500 حاوية قمامة كرتونية مخصصة لإلقاء الكمامات والقفازات المستخدمة بداخلها، وذلك بالتعاون مع الهيئة العامة للبيئة. ومن المقرر توزيع هذه الحاويات الصديقة للبيئة على مخارج جميع وزارات الدولة والهيئات الحكومية والمجمعات التجارية والمستشفيات الحكومية والخاصة، مما يدعم الجهود المشتركة بين البنك والهيئة الرامية للحفاظ على البيئة الكويتية والمساهمة في نشر الوعي حول أهمية التخلص من وسائل الوقاية من فيروس كورونا المستجد بطريقة صحية سليمة تجنباً لتفشي الفيروس أكثر في البلاد.

وبهذه المناسبة، قال المدير العام للخدمات المصرفية للأفراد في البنك، عثمان توفيقي: «أن إطلاق هذه المبادرة يأتي في إطار برنامج البنك الرائد للمسؤولية الاجتماعية الذي يهدف دائماً إلى تعزيز التوعية بالآثار السلبية الناتجة عن عدم المحافظة على نظافة البيئة وإلقاء مثل هذه القفازات والكمامات الملوثة على الأرض أو بالساحات العامة. معتبراً أننا كلنا شركاء في الحفاظ على نظافة الكويت، وأن هذه الخطوة سوف تساهم في ترسيخ سلوك مسؤول من قبل الأفراد تجاه البيئة وتلفت انتباههم لأهمية المحافظة على بيئة صحية ونظيفة ومستدامة مثلما نسعى لحماية أنفسنا ومن حولنا من الإصابة بفيروس كورونا.»

كما أضاف توفيقي أن هذه المبادرة تأتي استكمالاً لجهود «KIB» المبذولة للمساهمة في الوقاية من انتشار فيروس كورونا، حيث أنه يحرص على الالتزام بمسؤوليته ليس فقط تجاه الموظفين والعملاء بل أيضاً تجاه المجتمع والبيئة التي يعمل فيها. مؤكداً أن «KIB» يطبق جميع الإجراءات الوقائية داخل مقره الرئيسي وفروعه العاملة حالياً، حيث يتم قياس درجة حرارة جميع موظفيه وعملائه والتأكد من وضعهم الكمامات والقفازات، إلى جانب الالتزام بدخول عدد محدود من العملاء فقط إلى الفرع مع توفير ميزة أخذ المواعيد والانتظار في السيارة. كما يتم أيضاً تعقيم كافة الفروع والمبنى الرئيسي للبنك وأجهزة السحب الآلي بشكل مستمر، مع توفير معقمات اليدين بجوار كافة أجهزة السحب مما يضمن سلامة الجميع.

كما ثمن توفيقي كافة الجهود المتفانية التي تبذلها مؤسسات الدولة والجهات الخاصة لحماية المواطنين والمقيمين من فيروس كورونا عبر الالتزام بتطبيق الإجراءات الوقائية الصارمة، مشدداً على ضرورة التزام الجميع بوضع الكمامات والقفازات ومن ثم التخلص منها في حاويات القمامة حفاظاً على البيئة والحد من انتشار العدوى.

لقطة جماعية للمسؤولين خلال المبادرة

ومن جانبها قالت مديرة إدارة العلاقات العامة والإعلام في الهيئة العامة للبيئة، شيخة الإبراهيم: «أن مبادرة توزيع الحاويات تأتي استكمالاً للحملة التي نفذتها الهيئة خلال الأشهر الماضية والتي شملت توزيع ما يقارب الـ 700 حاوية، وأيضاً ضمن الحملة التوعوية التي أطلقتها الهيئة بالتعاون مع بنك الكويت الدولي «KIB» انطلاقاً من المشاركة المجتمعية الهادفة للحفاظ على البيئة الكويتية ونشر الثقافة البيئية بين أفراد المجتمع، وأهمية اتباع الأسلوب الصحي للتخلص من وسائل الوقاية بعد استخدامها تجنباً لتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19).»

وشددت الإبراهيم على أن الهدف من توزيع الحاويات والجهات على مخارج الهيئات العامة، هو السعي إلى توعية مرتادي هذه الأماكن بضرورة الفصل بين النفايات المكتبية والمخلفات الخاصة بالوقاية من الفيروس كالكمامات والقفازات، وكذلك تنبيه مرتادي المجمعات والمستشفيات بضرورة التخلص من هذه المخلفات في مكانها الصحيح وذلك حرصاً على السلامة العامة والمساهمة في وضع حد لتفشي الفيروس.

جلسة «خضراء» للبورصة.. و«العام» يرتفع 70.57 نقطة

ارتفاع جماعي للمؤشرات

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الإثنين على ارتفاع مؤشر السوق العام 70ر57 نقطة ليبلغ مستوى 5201ر82 نقطة بنسبة صعود بلغت 1ر38 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 175ر30 مليون سهم تمت عبر 9203 صفقة نقدية بقيمة بلغت 37ر8 مليون دينار كويتي (نحو 132ر3 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 20ر24 نقطة ليبلغ مستوى 4133ر78 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر49 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 85ر8 مليون سهم تمت عبر 3163 صفقة نقدية بقيمة 7ر5 مليون دينار (نحو 19ر95 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 95ر36 نقطة ليبلغ مستوى 5741ر56 نقطة بنسبة صعود بلغت 1ر69 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 89ر44 مليون سهم تمت عبر 6040 صفقة بقيمة 32ر05 مليون دينار (نحو 112ر17 مليون دولار).

في غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 26ر93 نقطة ليبلغ مستوى 4140ر65 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر65 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 63ر8 مليون سهم تمت عبر 2266 صفقة نقدية بقيمة 4ر8 مليون دينار (نحو 16ر8 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعاهي (فنادق) و(متحدة) و(المشتركة) و(خليج ت) اما شركات (شمال الزور) و(اهلي متحد) و(ارزان) و(استثمارات) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (عقار) و(أسيكو) و(تنظيف) و(الديرة) الأكثر انخفاضا.